



الرئيس: السيد وانغ غوانغيا (الصين)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد كنوزين

الأرجنتين السيد ميورال

البرازيل السيد ساردنبرغ

بنن السيد آدشي

الجزائر السيد بعلي

جمهورية تنزانيا المتحدة السيد منونغي

الدانمرك السيدة لوج

رومانيا السيد دومترو

فرنسا السيد دلا سابلير

الفلبين السيد باخا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد طومسن

الولايات المتحدة الأمريكية السيد فرومن

اليابان السيد كيتاوكا

اليونان السيدة بارادوبولو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد كيران برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد كيران برندرغاست. وأعطيه الكلمة.

السيد برندرغاست (تكلم بالانكليزية): ما فتئت الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط تؤكد إمكانية تحقيق السلام، ولكنها تحذرننا أن هذه العملية الجيدة لا تزال هشّة. وأعتقد أننا جميعا على دراية بأن إعادة بناء الثقة والائتمان بين الإسرائيليين والفلسطينيين ستتطلب وقتا وصبرا وشجاعة. وقد اتضح وجود درجة من الانفعال والشك المتجدد في الشهر الماضي بشأن نوايا الإسرائيليين من ناحية، وتصميم الفلسطينيين وقدراتهم من ناحية أخرى. وإذا أريد تحقيق تقدم مستدام فمن الأهمية بمكان التخلص من أوجه الشك والريبة تلك.

وإزاء تلك الخلفية، تستعد إسرائيل للانسحاب من المستوطنات في قطاع غزة وشمال الضفة الغربية في وقت لاحق من هذا الصيف. وسيكون فك الارتباط، في حد ذاته، علامة بارزة في العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية. والتحدي الملح الذي تواجهه الأطراف والمجتمع الدولي هو اتخاذ جميع الإجراءات الممكنة لكفالة حدوث فك الارتباط، وتحقيق ذلك بطريقة منسقة وألا يصبح طريقا مسدودا، ولكن يسهم في إيجاد زخم من أجل تحقيق السلام. ومثلما أعلنت المجموعة الرباعية مرارا وتكرارا، فإن من شأن الانسحاب الكامل والتام على نحو يتسق مع خريطة الطريق، أن يكون خطوة مهمة صوب تحقيق رؤية دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

وكما يعرف المجلس، قام الأعضاء الرئيسيون في المجموعة الرباعية يوم ١٤ نيسان/أبريل بتعيين السيد جيمس ولفنسون مبعوثا خاصا لهم لتنسيق جهود المجتمع الدولي في دعم مبادرة فك الارتباط. وتمثل مهمته في تعزيز التنسيق والتعاون بين الطرفين. وقد علق الأمين العام على ذلك بأن مزيج الرؤية الثاقبة والخبرة الذي يملكه السيد ولفنسون يؤهله بشكل فريد لدعم عملية إحياء الاقتصاد الفلسطيني بعد الانسحاب. وقد اجتمع مبعوثو المجموعة الرباعية بالأمس في القدس وناقشوا العمليات التحضيرية اللازمة لمبادرة فك الارتباط وأفضل الطرق لدعم السيد ولفنسون.

وفي داخل النظام السياسي الإسرائيلي، تغلب رئيس الوزراء شارون على التحديات الرسمية المتبقية بوجه مبادرة الانسحاب التي اتخذ زمامها. ففي ٢٨ آذار/مارس، رفض الكنيست مشروع قانون بإجراء استفتاء وطني على فك الارتباط. وفي اليوم التالي، ٢٩ آذار/مارس، وافقت أغلبية الكنيست على ميزانية الدولة لعام ٢٠٠٥، متفادية بذلك

وسوف يلزم زيادة التنسيق والتعاون حتى عن ذلك في فترة الانتقال الشاقة بعد إتمام فك الارتباط. فالسلطة الفلسطينية والسلطات البلدية المنتخبة حديثاً في غزة تواجه سكاناً بلغ منهم الفقر كل مبلغ، وعادت الروابط القبلية والأسرية إلى الظهور بينهم بقوة. وتشمل التحديات العاجلة أمام السلطة والمجتمع المدني إعادة إقرار سيادة القانون وإعادة بناء قطاع أمني يحظى بالاحترام ويمكنه إعادة تأكيد احتكار الدولة لاستعمال القوة على النحو الذي تتميز به أي دولة تنهض بوظائفها.

وبالرغم من الشكوك والتحديات العسيرة المقبلة، لا يزال الأمل والتفاؤل اللذان سادا في الأشهر الماضية باقيين. ويؤكد ذلك استمرار الانخفاض العام في الحسائر البشرية والعنف والعمليات العسكرية. غير أننا نشهد على أرض الواقع مؤشرات على هشاشة الحالة الراهنة. ومن دواعي القلق بشكل خاص ما يبدو من عجز عن وقف التزعة إلى العنف والانتقام، حتى أن مجرد حادث واحد يحمل في ثناياه خطر التصاعد.

لقد قام الجنود الإسرائيليون المنتشرون في رفح على "طريق فيلادلفيا"، في ٩ نيسان/أبريل، بإطلاق النيران على مجموعة من الشباب الفلسطينيين، فقتلوا أحمد الجزار البالغ من العمر ١٤ عاماً، وأشرف موسى وخالد غنام، وكليهما عمره ١٥ عاماً. ووجد أن ثلاثتهم جميعاً كانوا غير مسلحين. وأفادت قوات الدفاع الإسرائيلية بأن جنودها اعتقدوا أن الشبان مسلحون ويقومون بتهريب الأسلحة. وحين انتشر نبأ هذه الوفيات، أطلق المتشددون الفلسطينيون قرابة ٨٠ من قذائف الهاون وصواريخ القسام على مستعمرة غوش قطيف على مدى ثلاثة أيام، فأحدثوا بعض الأضرار المادية، دون أن يتسببوا في أي خسائر في الأرواح لحسن الحظ.

ضرورة إجراء انتخابات جديدة. ولكن رغم دعم الكنيست وغالبية الإسرائيليين للحكومة ورئيس الوزراء، تزيد بعض عناصر المجتمع الإسرائيلي مظاهرها وتحريضها ضدهما، وتقسم أن تقاوم عملية فك الارتباط مقاومة فعلية. وعلى الرغم من استمرار المعارضة من قبل أقلية من المتشددين فإن التحضيرات الإسرائيلية جارية على قدم وساق للجلاء وما يرتبط به من نقل المستوطنين الإسرائيليين إلى أماكن أخرى.

أما على الجانب الفلسطيني، فقد أعلن كل من الرئيس عباس ورئيس الوزراء قريع أن السلطة الفلسطينية مستعدة لتنسيق الانسحاب مع إسرائيل، رغم بعض الشواغل السياسية لدى السلطة الفلسطينية بشأن الخطة، التي كانت في البداية مبادرة من جانب واحد. وقد أنشأ الرئيس عباس لجنة وزارية للتنسيق، برئاسة رئيس الوزراء، وزع فيها الوزراء التقنيون على لجان فرعية قطاعية في مجالات منها الإسكان والتخطيط، وكلفت بمهمة عمل التحضيرات اللازمة للانسحاب وإعداد استراتيجيات أطول أجلاً لفترة ما بعد فك الارتباط.

ومن الأمور الطيبة أن كلا من الطرفين قد أكد مجدداً على الملأ استعداداً للتنسيق مع الطرف الآخر. بيد أن القلق يساورنا إزاء تقارير تفيد بأن هذا الاستعداد المعلن للتنسيق لم يترجم بعد بما فيه الكفاية إلى أعمال. إن الحوار والاتصال المباشر من الخطوات الأولى التي لا غنى عنها صوب كفالة أن يتسم فك الارتباط بالسلاسة وبدون عنف قدر الإمكان. وقد سرتني أن أعلم بعقد اجتماعين رفيعي المستوى اليوم بين نائب رئيس الوزراء بيريز ورئيس الوزراء قريع وبين وزير الدفاع الإسرائيلي موفاز والوزير دحلان لمناقشة الجوانب الاقتصادية والعسكرية لفك الارتباط.

عكس الغرض المقصود منها، ذلك أنها تجعل من الأصعب على السلطة الفلسطينية أن تترع سلاح المتشددين أو تعتقلهم، كما أنها تعرض للخطر استمرار التقيد بوقف إطلاق النار.

وداخليا، أصبح متشددو الأقصى الجهة الرئيسية للإخلال بالقانون والنظام، حيث يهددون مسؤولي السلطة الفلسطينية والمواطنين العاديين على حد سواء. وردا على حوادث العنف تلك، أعلن الرئيس عباس حالة تأهب وبدأ إعادة تشكيل قوات الأمن في الضفة الغربية. وأعلن فيما بعد عن عزمه نزع سلاح متشددي فتح المدرجين في قائمة المطلوبين لإسرائيل واقترح إدماج الأشخاص المطلوبين في الوكالات الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية. كما عين الرئيس عباس رئيسا مؤقتا للقوات الوطنية الفلسطينية خلفا للحاج اسماعيل جابر الذي اضطر إلى الاستقالة.

إضافة إلى ذلك، أصدر الرئيس عباس مرسوما رئاسيا بإنفاذ قانون معاشات قوات الأمن، الذي سيؤدي إلى تقاعد نحو ٢٠٠٠ من موظفي الأمن. وأعلن علاوة على ذلك أن السلطة الفلسطينية ستعيد قريبا تنظيم قواتها الأمنية وتوحيدها في ثلاث وكالات تخضع للقيادة المباشرة لوزير الداخلية، وهي خطوة تشترطها خارطة الطريق. ونتوقع القيام بهذه التعيينات في وقت قريب.

ومع أن تلك الإجراءات والإعلانات إيجابية وطيبة، فمن الواضح أنها غير كافية. فالإصلاح الأمني والاضطلاع بجهد ظاهر ومستمر لوقف جميع الأنشطة المتسمة بالعنف شرطان أساسيان لخارطة الطريق. وعليه فهذه مسألة لا تنازل فيها. ولا بد من أن تأتي إرادة العمل من جانب السلطة الفلسطينية.

يبد أن هناك أيضا الكثير الذي يمكن لإسرائيل عمله لدعم قدرة الرئيس عباس على اتخاذ الخطوات الصعبة بدلا

وفي ١١ نيسان/أبريل شن الجيش الإسرائيلي حملة اعتقالات في نابلس، بحثا عن أحد المشتبه فيهم يدعى بوجود صلات بينه وبين حزب الله؛ غير أن ٢٢ فلسطينيا أصيبوا خلال هذه العملية. وفي ١٤ نيسان/أبريل، وفي نابلس أيضا، قامت وحدة سرية إسرائيلية بقتل أحد متشددي كتائب الأقصى المطلوبين في تبادل لإطلاق النار خلال عملية لإلقاء القبض عليه؛ وادعت قوات الدفاع الإسرائيلية أن المتشدد كان يخطط للقيام بهجوم تفجيري انتحاري. وأدان الرئيس عباس عمليات القتل المذكورة واتهم إسرائيل بنسف تفاهات شرم الشيخ.

وشهد هذا الشهر أيضا عددا من العمليات العسكرية الفلسطينية الفعلية أو محاولات القيام بعمليات ضد أهداف إسرائيلية، نجمت عنها خسائر في بعض الحالات. كما شنت حملات اعتقال إسرائيلية عديدة ووردت تقارير مثيرة للقلق عن ازدياد هجمات لجماعات الاقتصاد المحلي على المدنيين الفلسطينيين في قرى الضفة الغربية. وتبرز تلك الحوادث أن الحالة، كما قلت في البداية، لا تزال هشة وأنه ما لم يحدث تحرك إيجابي، فإنها يمكن أن تنتكس بسهولة.

لا يوجد حل سريع لهذا الصراع. بيد أننا يمكننا وينبغي لنا أن نوكد مجددا ضرورة تنفيذ الطرفين لالتزاماتهما بموجب خارطة الطريق وتفاهات شرم الشيخ الأقرب عهدا.

وتبرر إسرائيل استمرار قيامها بعمليات التوغل العسكرية، وحملات الاعتقال، وعمليات حظر التجول وفرض القيود على التنقل بأهما ضرورة لمواجهة التهديدات الأمنية وإجهاضها. وهي تتهم السلطة الفلسطينية بأنها لا تتخذ إجراءات جديدة ضد العنف وضد المتشددين. ويدعي القادة الفلسطينيون من جانبهم أنهم يتخذون الإجراءات ولكنهم يعترفون ببطء هذه العملية وصعوبتها. وهم يرون أن العمليات العسكرية الإسرائيلية المستمرة تحقق

إسرائيل يجب "أن لا تضطلع بأي نشاط يتناقض مع التزامات خارطة الطريق أو يخل بمفاوضات الوضع النهائي". وأضاف الرئيس بوش أن "على إسرائيل أن تفي بالتزاماتها بموجب خارطة الطريق فيما يتعلق بالمستوطنات في الضفة الغربية وأن تزيل مراكز الاستيطان المتقدمة غير المأذون بها". وأعتقد أن هذا يمثل، إذا جاز لي قول ذلك، موقف كل الأطراف الأربعة في اللجنة الرباعية.

الطابع الهش للحالة الراهنة ينعكس في الاقتصاد الفلسطيني الذي ما زال، رغم التحسنات المتواضعة، يمر في حالة أزمة. والبطالة ما زالت عالية، بمعدل ما بين ٣٦ و ٤١ في المائة في قطاع غزة. والتدابير الإسرائيلية للتخفيف من الإغلاقات لم تتمخض بعد عن آثار إيجابية على المعدلات تلك. واستنادا إلى البيانات المتوفرة دخل إسرائيل في شهر آذار/مارس، من قطاع غزة، ١ ٥٥٠ عاملا فلسطينيا، إضافة إلى ٥٤٠ عاملا دخلوا منطقة إيرز الصناعية. وهذا يشكل زيادة بثلاثة أضعاف في مجموع الغزويين العاملين فعلا في إسرائيل والمنطقة الصناعية، وإن كان هذا المستوى يظل أدنى بكثير من المعدل اليومي فيما قبل الانتفاضة والبالغ ٣٠٠٠٠ عامل.

ويمكنني أن أبلغ بأن شهر آذار/مارس جلب تحسنا في التدفق التجاري بين إسرائيل وغزة. وشهدت نقاط العبور في كارني ورفح وصوفا تخفيفا كبيرا في القيود على تحرك البضائع. ونتيجة لذلك، تجاوزت قيمة البضائع التي عبرت كارني الضعفين، من ٢٦ مليون دولار إلى ٥٥ مليون دولار.

وعلى الجبهة المالية أقر المجلس التشريعي الفلسطيني في ٣٠ آذار/مارس خطة الميزانية لسنة ٢٠٠٥، التي تأخر إصدارها. وتتوقع الميزانية أن تبلغ الإيرادات المالية بليون دولار، وإن كان الدعم من المانحين يجب أن يسد عجزا

من إعاقته. والتدابير ذات الصلة لبناء الثقة مبنية بجلاء في تفاهات شرم الشيخ وفي المرحلة الأولى من خارطة الطريق. وفي ضوء الالتزامات التي لم يتم الوفاء بها بموجب خارطة الطريق، وعدم كفاية التقدم المحرز بشأن تفاهات شرم الشيخ، لم تجتمع خلال الشهر الماضي اللجان الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة المختصة بالمهاجرين والسجناء وبتسليم المراكز الحضرية الرئيسية في الضفة الغربية. ولم يتم نقل السيطرة الأمنية في أي من المدن الفلسطينية خلال تلك الفترة، كما لم يفرج عن أي سجين. تلك الخطوات جزء لا يتجزأ من عملية أوسع للتنسيق والمضي قدما سوية. ونرحب بجهود الفريق أول السيد وارد المتواصلة للمساعدة في إصلاح خدمات الأمن الفلسطينية وفي حل ما بين الطرفين من مسائل عالقة متعلقة بالأمن.

ويتمثل أحد الواجبات الأولية التي تقع على عاتق إسرائيل بموجب خارطة الطريق، وهو تدبير هام من تدابير بناء الثقة، في المطلب بوقف كل الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك النمو الطبيعي، وتفكيك مواقع الاستيطان المتقدمة التي بنيت منذ آذار/مارس ٢٠٠١. وقد أعربنا مرارا وتكرارا عن قلقنا من حقيقة أن إسرائيل لم تف بواجبها في ذلك الصدد.

لذلك لاحظنا بعميق القلق أن رئيس الوزراء شارون، رغم الاعتراضات الدولية الشديدة، كرر علنا التزامه بالتنفيذ الفعلي لخطة "إي - ١" (E1) الهادفة إلى توصيل القدس بمعاليه أدميم، أكبر مستوطنة في الضفة الغربية. وبالإضافة إلى ذلك أعلنت سلطة الأراضي الإسرائيلية في ١٨ نيسان/أبريل أنها ستفتح باب المناقصة لتشييد ٥٠ وحدة سكنية في مستوطنة إلكانا بالضفة الغربية.

وفي ذلك الصدد يتذكر المجلس أن الرئيس جورج دبليو بوش، بعد لقائه الأخير برئيس الوزراء شارون، قال إن

جديد من ١٤ وزيراً. ذلك النجاح الهام الكبير يأتي في أعقاب فترة من الجمود السياسي في البلد. ومن المتوقع أن يجري التصويت على الثقة بمجلس الوزراء الجديد في البرلمان قريباً. وستكون مهامه الرئيسية صياغة قانون انتخابي مقبول للجميع والإشراف على تنظيم الانتخابات البرلمانية في لبنان. ومنتهد هذه الفرصة لنشدد مرة أخرى على أهمية إجراء هذه الانتخابات في إطار المواعيد النهائية الدستورية اللبنانية، ونلاحظ مع الاستحسان تعهد رئيس الوزراء المكلف ميثاقياً بالعمل صوب تلك الغاية.

وقد اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥) في ٧ نيسان/أبريل، الذي أنشئت بموجبه لجنة دولية مستقلة للتحقيق في اغتيال رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري. وتعهدت حكومة لبنان بتقديم تعاونها ودعمها التامين لعمل اللجنة، التي من المتوقع أن يبدأ عملها في لبنان في وقت قريب جداً.

وقد اجتمع العديدين من اللبنانيين يوم ١٣ نيسان/أبريل، الذي يصادف الذكرى السنوية الثلاثين لبدء الحرب الأهلية، للاحتفال بيوم الوحدة الوطنية ولنبدأ العودة إلى عنف الماضي. وقبل أيام قليلة وجهت بهمة الحريري، العضوة في البرلمان وشقيقة رئيس الوزراء السابق، نداء عاماً إلى الشعب تحثه على العودة إلى مركز بيروت لإعادة تحفيز النشاط الاقتصادي في المركز التجاري للمدينة وللتغلب على جو الخوف الشديد الذي ساد بعد سلسلة من التفجيرات. وقد نتج عن ذلك عودة جماهير غفيرة إلى مركز المدينة.

والآن اسمحوا لي أن أتطرق إلى جنوب لبنان. يسرنا أن ننوه بالهدوء الكلي الذي ساد على طول الخط الأزرق منذ بعض الوقت. إلا أن انتهاكات الخط تواصلت، وكان أغلبها على شكل انتهاكات جوية من قبل إسرائيل وكذلك

يتجاوز ١,١٧ بليون دولار. وسيجري تخصيص ٦٠ في المائة من الميزانية لتسديد أجور ورواتب السلطة الفلسطينية.

واستمرت المناقشات في سياق التصويت على الميزانية الفلسطينية منصبة على مؤتمر لندن المعقود في ١ آذار/مارس من هذه السنة. وقد اشترك في تلك المناقشات بالدرجة الأولى الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والنرويج والأمم المتحدة، وتركزت على إصلاح الهيكل القائم لتنسيق المعونة التي يقدمها المانحون. ويتركز الاستعراض على ثلاثة أهداف رئيسية: الأول، جعل جدول الأعمال الإصلاحي جزءاً اعتيادياً من جوهر عملية تنسيق المعونة؛ ثانياً، كفالة اضطلاع السلطة الفلسطينية بدور محوري أكبر في إدارة وتنسيق المعونة؛ ثالثاً، جعل هيكل تنسيق المعونة أكثر فعالية في تلبية الحاجات.

اسمحوا لي أن أوجه انتباهنا إلى لبنان، الذي وقعت بشأنه عدة تطورات مهمة.

مما يبعث على القلق بصورة خاصة وقوع عدد من تفجيرات القنابل التي سببت خوفاً شديداً بين السكان. وقد وقع انفجاران آخران منذ آخر إحاطة إعلامية أديتُ بها، أحدهما في ٢٦ آذار/مارس في ضاحية صناعية إلى الشمال الشرقي من بيروت. ووقع الآخر في ١ نيسان/أبريل تحت مجمع للتسويق في المدينة الجبلية برمانه، في الشمال الشرقي من بيروت أيضاً. ومن حسن الحظ أنه لم تقع خسائر بالأرواح نتيجة للتفجيرين. وقد صدرت عن الأمين العام تصريحات قوية ضد أعمال العنف تلك، مكرراً اعتقاده بأن الشعب اللبناني يجب أن يتمكن من تقرير مستقبله بطريقة ديمقراطية سلمية.

وعقب استقالة عمر كرامي في ١٣ نيسان/أبريل، تم تكليف نجيب ميثاقياً بتشكيل الحكومة في ١٥ نيسان/أبريل، وتم في ١٩ نيسان/أبريل تشكيل مجلس وزراء

إن الهدف النهائي يظل واضحا - إنهاء الاحتلال الذي بدأ في سنة ١٩٦٧ وتأسيس دولة فلسطينية ذات سيادة وديمقراطية وحيوية تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل آمنة.

إن خطة إسرائيل لفك الارتباط توفر فرصة حقيقية لإحياء عملية السلام. وحتى يتحقق ذلك، من الضروري أن نشجع الطرفين على استئناف الاتصالات والعمل معا للإعداد لانسحاب إسرائيل. وتقوم الحاجة إلى التنسيق والتعاون والاتفاق بين الطرفين، وإلى دعم نشيط من المجتمع الدولي، للنجاح في تحقيق فك الارتباط الذي سيفضي إلى اتخاذ مزيد من الخطوات نحو تنفيذ خارطة الطريق ونحو بلوغ هدفنا النهائي.

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

حزب الله، الذي أطلق مركبة جوية غير مأهولة داخل الأجواء الإسرائيلية. وقد أعلن حزب الله أن طائرته حلقت داخل أجواء الأراضي الإسرائيلية لمدة ١٨ دقيقة قبل عودتها إلى لبنان. وبعدها بوقت قصير سجل عدد من الانتهاكات الجوية الإسرائيلية واستمرت خلال الأسبوع الماضي. وفي اليوم ذاته، وصل السيد جير بيدرسن، الممثل الشخصي للأمين العام المعين حديثا لشؤون جنوب لبنان، إلى بيروت ليتولى مهامه. وقد دعا جميع الأطراف إلى وقف هذه الانتهاكات وكفالة الهدوء الكلي على طول الخط الأزرق. وأود أن أضيف أن النشاط الجوي المتزايد من كلا الطرفين صار مصدر قلق إضافيا من المخاطر التي تواجهها دوريات الطائرات المروحية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على طول الخط الأزرق.

اسمحوا لي أن أختتم بالقول إن المجتمع الدولي متحد في طمأنة الطرفين على أنهما ليسا وحدهما، وإنما سنكون برفقتهم على طول الطريق إلى سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط.